A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/332/Add.1
E/1984/105/Add.1
12 November 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (ب) من جدول الأعمال
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٣ من جدول الأعمال
المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

تقرير الأمين العام

اضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - موجز الردود الواردة من الحكومات	٤ - ١٠	٤
ثالثا - موجز للردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ومن الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١١ - ٢٦	٦

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
ألف -	السيادة على الموارد الطبيعية والأنشطـــة الاقتصادية : تنظيم عمليات الشركات عـــبر الوطنية (المادة ٢)	١١-٢٠	٦
بـاء -	تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي ونقل التكنولوجيا (المادة ١٣)	٢١-٢٦	١٠

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - أصدر الأمين العام تقريره عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (A/39/332-E/1984/105) ، تنفيذا لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٣٧/٢٠٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، كيما ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ . وفي ٢٦ تموز/يولية ١٩٨٤ ، اعتمد المجلس ، بعد انتهاء المناقشة العامة التي أجراها للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، القرار ١٩٨٤/٦٤ المعنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، ودعا المجلس ، في الفقرة ٢ من ذلك القرار ، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الى ان تقدم الى الأمين العام ، ان لم تكن قد فعلت ذلك ، تعليقاتها بشأن تنفيذ الميثاق ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٠٤ .

٢ - ومنذ صدور تقرير الأمين العام (A/39/332-E/1984/105) وبعد اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٦٤ ، قدمت حكومات الدول الأعضاء التالية : بلغاريا ، بولندا ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رواندا ، كوبا ، منغوليا ، هنغاريا ، هولندا ، اليونان ، الى الأمين العام تعليقات عن تنفيذ الميثاق . وقد وجه الأمين العام دعوته طلبا للمعلومات أيضا الى الوكالات المتخصصة والهيئات المعنية التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، على النحو المذكور في الفقرة ٣ من تقرير الامين العام . وتعكس هذه الاضافة المعلومات الواردة من الحكومات المذكورة أعلاه ومن منظومة الامم المتحدة ، مستكملة بذلك المعلومات الواردة في تقرير الامين العام عن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٣ - ولم تشمل كل الردود الواردة من الحكومات معلومات بشأن التدابير المحددة التي اتخذتها هذه الحكومات لتنفيذ مواد الميثاق ، بيد ان تلك الردود قدمت ، في كثير من الأحيان ، آراء وملاحظات تفسيرية فيما يتعلق بالميثاق نفسه وكذلك بحالة تنفيذه . وقد تضمنت بعض الردود آراء ومعلومات شبيهة بالآراء والمعلومات المقدمة أساسا في التقرير الأصلي للأمين العام ، لذا أمسكت هذه الاضافة عن تكرارها . وتنعكس آراء وملاحظات الحكومات فيما يتعلق بالميثاق في الفرع الثاني . كذلك ، تتضمن هذه الاضافة جدولا موجزا بالتدابير المحددة التي اتخذتها الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ مواد الميثاق ، والنصوص الكاملة للردود الواردة من الحكومات متاحة بلغاتها الأصلية لمن أراد الرجوع اليها .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - موجز الردود الواردة من الحكومات

٤ - وافقت الحكومات ، في الردود التي قدمتها الى الامين العام على ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تجسيد لمبادئ أساسية ينبغي أن تنظم العلاقات بين الدول . وذكرت الحكومات انها تعتبر الميثاق تعبيرا ملائما للحاجة الى تحقيق تنمية منسقة للاقتصاد العالمي فضلا عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، مع ادراكها أيضا ان تنمية البلدان النامية لا يمكن اغفالها من بين المبررات لوجود الميثاق . ورأت الحكومات كذلك ان الميثاق عمد من أجل وضع أسس هذه الأهداف وكفالتها الى التوكيد بوجه خاص على السيادة ، والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول والتساوي في الحقوق ، وامتناع الدول عن محاولات السعي الى الهيمنة ومناطق النفوذ ، ولتعزيز العدالة الاجتماعية على الصعيد الدولي .

٥ - وفي ضوء هذا التفسير للميثاق ، استعرضت الحكومات الحالة الاقتصادية والسياسية العالمية في الوقت الراهن ، وخلصت في تعليقاتها الى أن الميثاق مازال ، الى حد بعيد ، بغير تنفيذ . وقدمت مجموعة من الدول أسبابا متنوعة لذلك من بينها الملاحظات التالية :

(أ) ادعت دول معينة لنفسها علنا حق التدخل في شؤون الدول ، مستهزئة بذلك بمبدأ عدم الاعتداء ؛

(ب) كذلك ، نجد ان حق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وفقا لرغبات شعبها ، مهدد بصورة مستمرة من القوات الامبريالية التي تتجاهل ذلك المبدأ وتلجأ الى القوة والعدوان والتدخل لحمل الدول على وضع أنظمة تتلاءم مع مصالح المعتدين ؛

(ج) تستخدم بعض الدول الأعضاء الجزاءات والحصار وغير ذلك من أشكال العقوبات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط وفرض النفوذ على سير الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، بما فيه تجاهل للميثاق ؛

(د) تعرض التعايش السلمي للخطر نتيجة لسياسة المواجهة التي تتخذها دوائر معينة في الغرب ، ولسباق التسلح الجامح ؛

(هـ) أصبحت الامم المتحدة ، التي أنشئت لصيانة السلم والأمن الدوليين ولتشجيع التنمية الدولية ، هدفا في الوقت الراهن لهجوم يرمي الى تحويل المنظمة الى مؤسسة تخدم المصالح الوطنية الضيقة لدول معينة .

../..

Digitized by UNOG Library

٦ - وفيما يتعلق بالجوانب السياسية للميثاق ، أبرزت الحكومات ، في تعليقاتها ، ملاحظة ان الميثاق يضع اطارا قانونيا يتفق مع وجود مجتمع دولي يتألف من دول متساوية ويأتي أداة للانتقال الى تحقيق هذا الغرض . وذكرت كذلك ان السلم والأمن الدوليين يزدادان تعزيزا لو أبدت جميع الدول الأعضاء احتراما حقيقيا لأهداف الميثاق السياسية .

٧ - وركزت الحكومات على أن عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية التي وضعها الميثاق يرجع جزئيا الى نشأة الحمائية التي ألحقت أضرارا بالغة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية . وكان الرأى الذى أبدته بعض الحكومات ، في هذا الصدد ، هو أن تخفيض أسعار المواد الخام والسلع الأساسية ، مصحوبا بارتفاع مفرط في أسعار الواردات من البلدان المتقدمة النمو ، مع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وتكلفة استهلاك وخدمة الدين قد ساهمت كلها بصورة حاسمة في تحمل البلدان النامية العبء الأكبر لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية .

٨ - ولتوضيح وجهة النظر هذه ، استشهدت بعض الحكومات بالحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية . فقد حققت بلدان هذه المنطقة ، كمجموعة زيادة في الناتج القومي الاجمالي بلغ متوسطها ٥ر٢ في المائة في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٦ و ١٩٨١ وفي سنة ١٩٨١ هبط هذا المؤشر الى ٧ر١ في المائة وبحلول سنة ١٩٨٢ كانت هذه الزيادة سلبية . وقد أظهر ميزان التجارة الخارجية في ١٩ بلدا في أمريكا اللاتينية ، كان لديها فائض تجاوز ٣٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ عجزا زاد على بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . وقد هبطت أسعار ١٤ منتجا من بين ١٨ منتجا من منتجات التصدير الرئيسية من أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٨٢ بنسبة تصل الى الربع (بالمقارنة بالسنوات السابقة) . اما ديون أمريكا اللاتينية فتبلغ ثلاثة أمثال قيمة الصادرات من هذه المنطقة .

٩ - وقالت الحكومات في تعليقاتها ، ان الحالة في امريكا اللاتينية ، لا تختلف في العديد من مظاهرها الخطيرة عن الحالة في مناطق نامية أخرى . وأشير في هذا السياق الى المبادرات التي تقدم بها المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، والى الجهود التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ ، والى قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ الذى حاولت فيه الجمعية بقدر كبير من المرونة ان تبدأ سلسلة من المفاوضات العالمية . وكان الغرض من هذه الجهود هو مواجهة المشاكل الرئيسية التي تعرضت لها اقتصادات البلدان النامية مواجهة صريحة ، واقامة اقتصاد دولي يشكل من جديد على أسس عادلة وديمقراطية . ولاحظت الحكومات ان هذه الجهود قوبلت بتدابير قاسية وتمييزية وبأساليب معوقة هدفها تغيير جوهر هذه المفاوضات تغييرا جذريا .

١٠ - وقد أكدت كل الردود الواردة من الحكومات دون استثناء أهمية الميثاق وصلته الوثيقة بهذا الموضوع . وقالت ان الميثاق يعبر عن واقع ظاهرة الترابط ولا سيما في مجال

Digitized by UNOG Library

العلاقات الاقتصادية العالمية . وان اغراضه ومبادئه ما فتئت تحتفظ بصحتها الكاملة وان تحقيق هذه المبادئ والأغراض أصبح في الوقت الحالي أمرا ملحا أكثر مما كان وقت اعتماده .

ثالثا - موجز للردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ومن الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

ألف - السيادة على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية : تنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية (المادة ٢)

١١ - كان من نتيجة زيادة الوعي ، ولا سيما في البلدان النامية ، بآثار العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية على عملية التنمية ، وما صاحب ذلك من زيادة انكشاف هذا الأمر على نطاق دولي في السنوات الأخيرة ، ان أصبحت بلدان الوطن والبلدان المضيفة على السواء تولي مزيدا من الاهتمام لمسألة ضمان تمشي أنشطة الشركات عبر الوطنية مع الأولويات الوطنية . وكذلك كان تحسن القدرات الادارية والتجارية والتكنولوجية في القطاعين العام والخاص على السواء في كثير من البلدان النامية من العوامل الهامة التي مكنت هذه البلدان من التفاوض مع الشركات الأجنبية من أجل التوصل الى ترتيبات أكثر ميلا الى صالحها .

١٢ - ولقد ازداد هذا التحسن الطويل الأجل الذى طرأ على قدرة البلدان النامية على المساومة ، نتيجة لتغييرات أقصر أجلا طرأت على موقف المساومة لفرادى البلدان . ففي بداية السبعينات وحتى منتصفها ، تحسن الموقف التفاوضي لبعض البلدان ، ولا سيما بلدان قطاع النفط ، واستفادت هذه البلدان تبعا لذلك . وفي أواخر السبعينات دفعت المشاكل الحادة ، التي تعرضت لها موازين المدفوعات والتدهور في الأحوال الاقتصادية بعدد من البلدان النامية الى اتباع سياسات أقل تقييدا وأكثر مرونة مع الشركات عبر الوطنية ، وكان من السهل اتخاذ هذه التعديلات في السياسة نظرا لزيادة خبرة وحنكة البلدان النامية في التعامل مع الشركات عبر الوطنية . فقد تمكنت حكومات هذه البلدان ، في اطار سياساتها الأساسية من تحقيق توازن بين عمليتي تنظيم وتشجيع الاشتراك الأجنبي في اقتصاداتها ، وخاصة من خلال توجيه أنشطة الشركات عبر الوطنية نحو المجالات ذات الأولوية . وقد اتبع عدد متزايد من هذه الحكومات استراتيجية حجز قطاعات أو أنشطة بعينها للمؤسسات الحكومية أو الوطنية وحدها ، بينما اتبعت في مجالات أخرى سياسة أكثر انفتاحا ، وقدمت الحوافز المالية وغير المالية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية للعمل في القطاعات ذات الأولوية .

١٣ - وتختلف البلدان النامية من حيث أهدافها فيما يتعلق بملكية وادارة العمليات المحلية للشركات عبر الوطنية . وفي هذا المجال لم تختلف السياسات الوطنية بين البلدان

Digitized by UNOG Library

فحسب بل تغيرت هذه السياسات أيضا بمرور الوقت . فقد تناقصت عمليات التأميم في قطاع الموارد الطبيعية مع تقدم فترة السبعينات ، ولكن البلدان المضيفة واصلت اتباع أساليب شتى لتدعيم واستمرار سيادتها على مواردها الطبيعية والسيطرة على صناعاتها بصورة أكثر فعالية . وقد فقدت الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاعي الطاقة غير المتجددة والمعادن غير الوقودية ، قدرا كبيرا من ملكيتها للموارد الأساسية في البلدان النامية ، ولكنها تمكنت من الاحتفاظ بقدر كبير من السيطرة وذلك عن طريق قيامها بالعمليات اللاحقة مثل عمليتي التسويق والتوزيع ، وعن طريق تكنولوجيتها المتفوقة في مجالي الاستكشاف والانتاج .

١٤ - وفي مجال سلع التصدير الأولية ، حدث تغير مماثل في ملكية مرافق الانتاج كان في صالح البلدان المنتجة . ورغم هذا ، تواصل الشركات عبر الوطنية ، مثلما حدث في قطاع النفط ، القيام بعمليات التجهيز والتسويق اللاحقة . ويقدر بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية مثلا ، ان نسبة ٨٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من هذه السلع مازالت تحت سيطرة الشركات عبر الوطنية . وفي الوقت نفسه ، قامت الشركات عبر الوطنية التي كانت مشتركة من قبل اشتراكا كبيرا في عمليات الانتاج الزراعي في البلدان النامية بتنويع عملياتها ، وانتقلت الى العمل في صناعات أخرى متصلة بالأغذية . وكانت نتيجة ذلك ان تركز الدور الأساسي المتزايد للشركات عبر الوطنية في قطاع الأغذية في البلدان النامية في أنشطة الصناعات السابقة للانتاج وفي عمليات التجهيز والتبادل التجارى فيما بعد الحصاد . بيد انه في بعض الحالات ، كانت الشركات عبر الوطنية تقوم بدور غير مباشر في الانتاج الزراعي وذلك عن طريق الانتاج التعاقدى أو عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية للشركات الوطنية .

١٥ - وفي مجال الصناعة التحويلية ، نجد أن المشاريع المشتركة بين الكيانات المحلية والكيانات الأجنبية غالبا ما تكون الشكل المفضل من أشكال التعاون . وقد أمكن تحقيق ذلك في بعض الحالات من خلال فرض شروط أساسية بأن تكون الملكية ملكية محلية ، في مرحلة الدخول في المشروع ، وهناك بديل لذلك أكثر شيوعا وهو تذويب الملكية الأجنبية مع مرور الوقت من خلال فرض شرط أساسي وهو أن تطرح الزيادة في رأس المال الأسهمي لاكتتاب المستثمرين المحليين وحدهم أو بصفة غالبة . ومع هذا لم تؤد زيادة الملكية المحلية بالضرورة الى زيادة السيطرة على المؤسسات المعنية . وقد أثبتت التجربة ان الشركات عبر الوطنية يمكنها ان تسيطر سيطرة فعالة على فروعها المحلية ليس عن طريق ملكية الأسهم العادية فحسب بل أيضا عن طريق التحكم في التكنولوجيا والعلامات التجارية والتسويق وتوفير المدخلات الضرورية وما الى ذلك . وقد دفع ذلك بالبلدان النامية الى اتخاذ شتى التدابير كي تضمن أن تشارك الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية ، بعد انشائها ، في تحقيق أهداف التنمية الوطنية . وقد ازداد شيوع مسألة وضع شروط للأداء ، واتخاذ التدابير لضمان نقل التكنولوجيا بشكل فعال وبشروط مفيدة للجانبين .

Digitized by UNOG Library

١٦ - وقد حدث تطور هام آخر وهو الزيادة المستمرة في عدد اتفاقات الاستثمار أو المعاهدات الثنائية المبرمة بين بلدان رئيسية مصدره لرأس المال وبين فرادى البلدان النامية . وتتناول هذه الاتفاقات أساسا مسألة تشجيع الاستثمارات وحمايتها وعادة ما تتحدد فيها بتفصيل دقيق التزامات حكومات البلدان المضيفة ازاء معاملة الاستثمارات الأجنبية . ولا تتناول هذه الاتفاقات عادة مسألة سلوك أو التزامات الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة . وخلال الفترة من سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٧٥ وقعت بلدان نامية مع بلدان متقدمة النمو وبلدان اشتراكية في أوروبا الشرقية خمسة وثلاثين اتفاق استثمار ثنائي . وخلال الفترة من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٠ وقع ٥٥ اتفاقا . وخلال سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ وقع ٢٦ اتفاقا . وهناك شواهد على ان بعض الدوائر بين البلدان المصدرة لرأس المال ترى ان هذه الاتفاقات تغني عن الحاجة الى وجود صك متعدد الأطراف مثل مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك ؛ ورغم ذلك فان النهج المتعدد الأطراف نهج أساسي في هذا الميدان كما هو أساسي في ميدان التجارة الدولية والتمويل الدولي .

١٧ - في عام ١٩٧٦ أنشأت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية فريقا عاملا مشتركا بين الحكومات لاعداد مشروع مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . وقدم الفريق العامل تقريره النهائي الى اللجنة في سنة ١٩٨٢ واحتوى التقرير على مشروع نص المدونة رغم انه وردت به صياغات بديلة لعدد من الأحكام التي لم يتمكن الفريق العامل من التوصل الى اتفاق بشأنها .

١٨ - ويحتوى مشروع مدونة قواعد السلوك على صياغات نهائية لحوالي ثلثي أحكامه . والمشروع يتطرق الى عدد من القضايا الهامة المتصلة بالشركات عبر الوطنية التي لم تبحث في أى من المحافل الدولية حتى الوقت الراهن . وتتكون المدونة من ستة فصول هي : (أ) الديباجة والأهداف (ب) التعاريف ونطاق التطبيق (ج) أنشطة الشركات عبر الوطنية (د) معاملة الشركات عبر الوطنية (هـ) التعاون الحكومي الدولي (و) تنفيذ مدونة قواعد السلوك . ويتناول الفصل الخاص بأنشطة الشركات عبر الوطنية قضايا مثل التزام الشركات عبر الوطنية بالأهداف الاقتصادية وبأغراض التنمية ، والسياسات والأولويات والأهداف والقيم الاجتماعية والثقافية ؛ والملكية والسيطرة ، وموازين المدفوعات والتمويل ، والتسعير النقلي ، والضرائب ، وحماية المستهلك والبيئة . ويحتوى أيضا على أحكام بشأن التوظيف والعمال ، والمنافسة وممارسات العمل التقييدية ، والامتناع عن الممارسات الفاسدة ، ونقل التكنولوجيا . وتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن معظم هذه القضايا .

١٩ - وقد عقدت دورتان استثنائيتان للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وذلك لاستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع المدونة . وعلى الرغم من احراز تقدم الا أنه لا يزال هناك عدد من القضايا المعلقة التي يتعين حلها . وشددت اللجنة ، في نهاية دورتها الاستثنائية

Digitized by UNOG Library

في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، على أهمية استكمال المدونة واعتمادها . وقدمت اللجنة تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية للنظر فيه واحالته الى الجمعية العامة التي من المقرر أن تبت ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، في كيفية المضي قدما في المدونة .

٢٠ - وفضلا عن مشروع مدونة قواعد السلوك ، تم الاضطلاع باعمال تتعلق بعدد من الصكوك الدولية والاقليمية الأخرى التي تتضمن مبادئ ومعايير لتنظيم ومعالجة التجارة الدولية . منها ما تم اعتماده على المستوى الدولي كالاعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات (اعتمدته هيئة ادارة مكتب العمل الدولي في عام ١٩٧٧) ، ومجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠) (١) . بينما كان غيرها أضيق نطاقا من حيث الشمول ومن ذلك ، على سبيل المثال ، المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات ، التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٧٦ . كما وضع مشروع اتفاق دولي ، برعاية الامم المتحدة في السبعينات ، لمنع المدفوعات غير المشروعة والقضاء عليها . ولكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن ذلك المشروع حتى الآن . ولا تزال المفاوضات تجرى بشأن مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الذي بدأ العمل فيه في منتصف السبعينات . اما الصكوك الدولية الأخرى التي لها صلة بأنشطة الشركات فتتضمن ما يلي : (أ) المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم ، التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في قرارها ج ص ع ٣٤-٢٣ ، المؤرخ في ايار/مايو ١٩٨١ ، و (ب) المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالسرية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود ، التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٠ ، و (ج) مدونة قواعد السلوك للشركات التي لها شركات تابعة أو فروع أو تمثيل في جنوب افريقيا ، التي أصدرها مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي في عام ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

باء - تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي ونقل التكنولوجيا (المادة ١٣)

٢١ - كان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فيينا في آب/اغسطس ١٩٧٩ احدى الخطوات الرئيسية التي اتخذها المجتمع الدولي نحو التعاون في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . اذ بعد أن أشار المؤتمر الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، اعتمد قرارا وبرنامجا للعمل بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية(٢) . وقد ترتب على اعتماد الجمعية العامة لهذا البرنامج بالقرار ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ انشاء آلية مؤسسية لتنفيذه . وتتألف هذه الآلية مما يلي :

(أ) اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المفتوح باب عضويتها أمام جميع الدول ؛

(ب) مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

(ج) جهاز الأمم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وقد تم تصميم برنامج العمل وكذلك جهاز تنفيذه بحيث يكفل لكل دولة حق الاستفادة من ضروب التقدم والتطور في العلم والتكنولوجيا لما فيه التعجيل بجني فوائدها الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢ - واضطلاعا من المركز بالولاية التي أسندت اليه ، وعقب المقررات التي اتخذتها اللجنة الحكومية الدولية في دوراتها العادية الستّ (١٩٨٠-١٩٨٤) ، اتخذ خطوات لانشاء جهازين هامّين دعا اليهما برنامج العمل ، فضلا عن تجاوبهما المباشر مع المادة ١٣ من الميثاق نصّا وروحا . وهذان الجهازان هما :

(أ) جهاز تنبيه الى التكنولوجيا المتقدمة يعنى بالتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وخاصة لما فيه مصلحة البلدان النامية ؛

(ب) شبكة عالمية للمعلومات العلمية والتكنولوجية .

وبالنسبة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ نسّق المركز ، بالتعاون مع مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، عملية اعداد البرنامج ٢٠ (العلم والتكنولوجيا) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وينطلق البرنامج من الاعتراف بأن الاستخدام الرشيد للعلم والتكنولوجيا قد يكون له دور حاسم في تنمية البلدان جميعا ولا سيما البلدان النامية ، كما ينطلق من قرار مؤتمر فيينا الذى اعترف بضرورة التوزيع المنصف للقدرات العلمية والتكنولوجية في العالم ، كما اعترف بأهمية ممارسة البلدان النامية سيطرتها الكاملة على مواردها الخاصة . وبتنفيذ هذا البرنامج ، ستجرى

Digitized by UNOG Library

أنشطة مشاريعية ذات صلة ، في افريقيا وأوروبا وامريكا اللاتينية وغربي آسيا وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٢٣ - وساهمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية - في تنسيق استخدام الموارد وزيادة فعاليته داخل منظومة الأمم المتحدة ، وذلك تعزيزا للقدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . وأوصت فرقة العمل بتنفيذ ٢٤ مشروط مشتركا من المقرر أن تشترك فيها المنظومة بأسرها .

٢٤ - وتنفّذ منظمة الصحة العالمية برامج علمية وتكنولوجية صحية تعالج تحديد التكنولوجيات الملائمة فعلا ليؤدي بها الهيكل الأساسي لجهاز الصحة في الدول الأعضاء . وتتناول هذه البرامج أيضا البحوث اللازمة لاعتماد وتطوير التكنولوجيات التي لم تصبح بعد ملائمة للأداء ، وكذلك نقل التكنولوجيات الملائمة في الميدان الطبي .

٢٥ - ولم تستحدث بلدان كثيرة ، ولا سيما بلدان العالم النامي ، أيّ تنظيم وطني فعّال لادارة البحوث في مجال الصحة أو حتى لرسم سياسة للبحوث المذكورة ، وذلك على الرغم من وجود اتجاه ملحوظ نحو استحداث مثل هذه الآليات . وهناك اهتمام متزايد بأوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في جهود البحث الوثيقة الصلة بموضوع مشاكل الصحة في العالم كله . لذلك تولي منظمة الصحة العالمية اهتماما خاصا لتنمية قدرات البحث في مجال الصحة وتعزيزها في البلدان النامية . وتواصل دعم جهود البلدان الأعضاء لبناء قدرة بحثية وتشجّع على اقامة نظم تتسم بالفعالية والكفاءة لادارة بحوث الصحة ، بما في ذلك تقديم الدعم بالمعلومات اللازمة للبحوث . أما المهمة المركزية لبحوث الصحة على الصعيد الوطني فتتمثل في تقييم التكنولوجيا القائمة حاليا لاختبار ملاءمتها في ضوء الظروف الحالية والأولويات الصحية . ومن شأن هذا التقييم أن يمكّن البلدان من البتّ في مسألة أي التكنولوجيات القائمة ، سواء بصورتها الراهنة أو المعدّلة ، هي التي يمكن الاستفادة منها . وما هي الفجوات التي ينبغي سدّها عن طريق البحث المفضي الى التكنولوجيا الجديدة .

٢٦ - وتشدد منظمة الصحة العالمية على أن حجر الزاوية في أيّ جهد وطني يبذل في بحوث الصحة هو وضع سياسة متسقة تسمح بالتوزيع الرشيد للموارد ومواصلة الجهود الرامية الى تعريف الأهداف بصورة واضحة . كما يتم تشجيع عمليات تبادل العمال على الصعيد الدولي والاشتراك في البحوث التعاونية الدولية . وتنطوي برامجها الخاصة للبحث والتدريب على مسؤوليات في مجال تعزيز القدرات الوطنية في البحوث المتعلقة بالصحة ، وذلك من خلال التعاون في تصميم البحوث وتنفيذها . وتواصل منظمة الصحة العالمية أيضا تطوير قدرتها لضمان توزيع نتائج البحوث بسرعة وعلى نحو مناسب .

../..

Digitized by UNOG Library

جدول : عرض اجمالي لردود الحكومات بشأن تنفيذها ميثاق حقـــــــــــــ

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨و١٤ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
	– الحق في اختيار النظم السياسية والاجتماعية والثقافية – الممارسة الحرة للسيادة الدائمة الكاملة – مسؤولية النهوض بالانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	– الحق في مزاولة التجارة الدولية وغيرها من وجوه التعاون الاقتصادي بغض النظر عن الاختلافات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية – مسؤولية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلم والتكنولوجيا – التعاون مع البلدان النامية للتعجيل بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية	– استغلال الموارد الطبيعية المشتركة – المشاركة في التعاون دون الاقليمي والاقاليمي – التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	– اقامة علاقات اقتصادية دولية رشيدة ومنصفة واجراء تغيرات هيكلية – توسيع التجارة وتحريرها – تحسين وتوسيع نظام التمويلات المعمقة غير المتسمة بالمعاملة بالمثل وغير التمييزية لصالح البلدان النامية	– الحق في الاشتراك الكامل في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية – تدفق الموارد الى البلدان النامية
بلغاريا	تستند سياستها الخارجية الى مبادئ المساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والسلامة الاقليمية للدول ، والنبذ المتبادل لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والمساواة بين جميع الشعوب ، وحقها في تقرير المصير .	توفر بغمالية المساعدة للبلدان النامية . وتتبع سياسة توسيع نطاق التعاون التجاري والاقتصادي مع أكثر من ٧٠ بلدا ناميا . وفي الفترة بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، زاد حجم التجارة الخارجية مع تلك البلدان الى أكثر من ثلاثة امثاله ، فبلغ ما يعادل ٢٫٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . وفي الفترة من سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٨١ تجاوز اجمالي حجم المساعدة الاقتصادية والمالية المقدمة من بلغاريا الى بلدان نامية ٩٠٠ مليون دولار ، مما يمثل متوسطا سنويا مقداره ٧٩ر٠ في المائة من صافي قيمة الناتج المادي لبلد . وتتضمن اشكال المساعدة المقدمة الى بلدان نامية تدريب الكوادر الوطنية والطلبة ، وكذلك تقديم عدة اخصائيين . وتمنح تعريفات تفضيلية لجميع البضائع المصدرة من البلدان النامية ، وتعفى جميع الواردات من البلدان النامية من الرسوم الجمركية .		أكدت مرارا ضرورة اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على وجه السرعة على أساس عادل وديمقراطي . وتؤيد اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتأمين السيادة الكاملة للدول آسيا وافريقيا وأوقيانيا وامريكا اللاتينية على مواردها الطبيعية وتدعو الى بدء مفاوضات عالمية في وقت مبكر بشأن أكثر المشاكل الاقتصادية الحاحا طبقا لقرارات الامم المتحدة وتؤيد أيضا مبادرات البلدان النامية في هذا الميدان ، بما في ذلك فكرة عقد مؤتمر معني باجراء مفاوضات عالمية واقتراح عقد مؤتمر دولي للشؤون النقدية والمالية وضرورة اقامة مراقبة فعالة لأنشطة الشركات عبر الوطنية .	
بولندا	مقتنعة تمام الاقتناع بالحاجة الى بذل جهود صادقة ومتسقة لوضع هياكل اساسية سياسية ثابتة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لجميع الشعوب . وقد أبت تقليديا على الاسهام في عملية تحقيق المصالح الأساسية المشروعة لجميع الدول والمناطق التي تعلق دون شك أهمية كبيرة على العيش في احوال السلم والانفراج فضلا عن ضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي . وتساهم بولندا في حدود امكانياتها ، في ايجاد أحوال مواتية لحل المشاكل السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تعرض التعاون الدولي للخطر .	بناء على مبادرة بولندا اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين قرارا بشأن بناء الثقة . ولعل تنفيذ هذه الفكرة في العلاقات الاقتصادية الدولية يضيف الى تحسين مناخ وظروف التعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم المختلفة والتي هي على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية .		تؤيد تماما مفهوم التغييرات الهيكلية التي تشكل العنصر الرئيسي في المناقشة بشأن مبادئ اعادة النظر في الهياكل والآليات الاقتصادية القائمة . وتهتم بولندا بوجه خاص بتحويل التقسيم الدولي للعمل ، ولا سيما القدرة الصناعية التي اكتسبتها البلدان النامية والاشتراكية .	

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
- الحق في الانضمام الى منظمات منتجي السلع الأولية - عقد اتفاقات متعددة الاطراف للسلع الاساسية - تسويات في أسعار صادرات البلدان النامية بالنسبة لاسعار وارداتها	- تعزيز نزع السلاح العام والكامل واستخدام الموارد التي يفرج عنها في مجالات التنمية	- القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار الجديد وجميع أشكال العدوان الأجنبي والاحتلال والسيطرة	- استكشاف واستثمار قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها للاغراض السلمية - حماية البيئة وحفظها والارتقاء بها	- واجب الاسهام في توسيع الاقتصاد العالمي توسيعا متوازنا - عدم استخدام الاكراه الاقتصادي والسياسي
	تبذل كل جهد لتجنب خطر الحرب وللحد من سباق التسلح واستعمال الموارد المفرج عنها بذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية. وتشترك بفعالية في جميع المبادرات السلمية للبلدان الاشتراكية . وتؤيد تماما المقترحات السوفياتية الاخيرة في ميدان نزع السلاح . وتؤيد جعل البلقان منطقة خالية من الأسلحة النووية .			ترفض كلية سياسة فرض الجزاءات الاقتصادية . وتدعو ، طبقا للميثاق ، الى استبعاد هذه الجزاءات كليا من نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية . وتؤيد بثبات قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
توغـــــو	تتقيد سياستها الخارجية بميثاق الامم المتحدة وبنظمة الوحـــدة الافريقية وتتخذ مبدأ المساعـــي الحميدة في تسوية المنازعـــات الدولية والاقليمية دون الاقليمية. وتهدف سياستها أيضا الـــى الاسهام في المناقشات الدولية الجارية بشأن القضايا الاقتصادية والثقافية والعلمية . ومنحت توغو استراتيجية اقتصادية متحررة تتميز بسياسة الباب المفتوح كما تقوم بتشجيع المشاريع الخاصـة الوطنية منها والدولية . وقـد اعتمدت أدوات للتنمية تأخـذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل سواء أكانت ثنائية أو متعـــددة الأطراف . وتتزايد حصتها في مجمل حجم التجارة الدولية في الوقت الذي تشجع فيه تعبئـة المدخرات الداخلية لأغـــراض التنمية الاقتصادية ، كما انهـا تبذل جهودا لتوسيع وتنويـــع علاقاتها التجارية وتقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب .	تسعى الى تنفيذ التدابيـــر المتعددة لصالح البلدان النامية غير الساحلية . وقد استفادت توغو بوصفها بلد عبور في منطقتها دون الاقليمية وتقوم بتوفيـــر مرافق التخزين للبلـدان غير الساحلية الواقعة خلفها .	تشجع وتشترك بوصفها عضوا في مجموعات مختلفة اقليميـة ودون اقليميـــة	تتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلميـة والتقنية بهدف اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية					

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
				تسعى الى تنمية الاحياء النباتية والحيوانية ومكافحة أوجه اختلال التوازن في الطبيعة .
	أظهرت عزمها على توحيد الصفوف مع جميع اولئك الذين صموا باخلاص على وقف سباق التسلح الهائل الذى يتنافى مع المنطق ، وتحقيق العودة الى عملية الانفراج والاستعاضة عن المواجهة بالتعاون . وافقتت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشدد دائما على ما تعتقده من أنه لا يوجد بديل معقول للتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وبموجب اعلان براغ السياسي (A/38/67-S/15956) وبيان موسكو المشترك (A/38/292/S/15862 ، المرفق) قدمت الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، في عام ١٩٨٣ ، برنامج مبادرات لحل قضايا الحرب والسلم ان التنفيذ العملي لاقتراحها المقدم الى منظمة حلف شمال الاطلسي ، المتعلق بعدم زيادة الميزانيات العسكرية (اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) وتخفيضها بعد ذلك ، من شأنه الافراج عن اموال هائلة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان النامية .			

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
رواندا	أنشأت جهازا سياسيا ودستورا يستند الى المفاهيم الديمقراطية ، ويعلن الاعتراف بالحريات الفردية الاساسية ، ويضمنها ، بما في ذلك حرمة شخص الانسان . وقد وضعت المؤسسة السياسية وهي الحركة الثورية الوطنية للتنمية التي ينتمي اليها جميع الروانديين نصب عينيها تحقيق هدف " تحالف جميع قوى الأمة لمناهضة التخلف العقلي فضلا عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي " ، ويجري تكييف نظام التخطيط الحكومي وفقا لمتطلبات التنمية الداخلية والقائمة على الاعتماد الذاتي . ومن بين الاولويات التي وضعتها الحكومة تحسين الزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية . وفي القطاع الصناعي ، تتوخى الحكومة انشاء مشاريع مختلطة عن طريق الجمع بين رأس المال الاجنبي والمحلي وإتاحة النقل التدريجي للدراية التقنية الى المواطنين .	تشجع التكامل الاقليمي ، وانشاء مشاريع مشتركة على مستوى التجمعات الاقتصادية ، ومثال ذلك ، الاتحاد الاقتصادي للبحيرات الكبرى ، ومنظمة ادارة تنمية حوض نهر كاجيرا .	تضمن سلامة الاستثمارات الاجنبية وفقا لأحكام اتفاقات الحماية المتبادلة ذات الصلة وتدعم الجهود المبذولة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .	

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المـــادة ١٥	المـــادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
منغوليا	يتمثل الهدف الاساسي للخطة الخمسية السابعة في كفالة التنمية المطردة للانتاج الاجتماعي وزيادة فعاليته عن طريق زيادة انتاجية العمال باطراد ، فضلا عن ادخال الابتكارات العلمية والتكنولوجية . ويتعين كذلك تحقيق هذا الهدف عن طريق تحسين نوعية العمل في جميع ميادين الاقتصاد والثقافة الوطنيين وكذلك عن طريق الاستخدام الفعال للطاقة الصناعية والموارد المادية والمالية والعمالية وكذلك عن طريق تعزيز القدرة الاقتصادية للبلد ، مما يحسن باطراد الرفاه المادي والمستوى الثقافي للشعب . ومن المزمع زيادة الاستثمار الرأسمالي في الاقتصاد القومي بنسبة تتراوح ما بين ٢٣ و ٢٦ في المائة وزيادة رأس المال الثابت بنسبة تتراوح ما بين ٥٥ و ٦٠ في المائة . وسيزداد الانتاج الصناعي بمتوسط ٩ر٩ في المائة في السنة . وسيكون متوسط حجم الانتاج السنوي أعلى بنسبة ٢٣ في المائة منه في الخطة الخمسية الماضية . وسيرتفع الدخل الفردي الحقيقي بما يتراوح من ١٠ الى ١٢ في المائة ، كما سترتفع أجور العمال اليدويين وغير اليدويين بنسبة تتراوح من ٤ الى ٦ في المائة ، وسيرتفع الدخل النقدي لاعضاء الجمعيات الزراعية بما يتراوح من ٢٠ الى ٢٣ في المائة . وتظهر نتائج السنوات الثلاث الاولى من الخطة الخمسية السابعة ان الاقتصاد المنغولي ينمو بسرعة وان الرفاه المادي والمستوى الثقافي لشعبها يرتفعان على نحو مطرد . وقد تحسن الرفاه المادي للشعب تحسنا كبيرا . وخلال الـ ٢٠ سنة الماضية ازداد عامل استهلاك الأموال الاجتماعية بعامل مقداره ٦ وتنفق هذه الأموال على التعليم المجاني ومعونة الامهات ، والمنح ، ورياض الاطفال ودور الحضانة وما الى ذلك . ويحول جزء هام من هذه الاموال الى التعليم القومي والعناية الصحية العامة ، ونتيجة لذلك يوجد الآن لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة من السكان ٣٠٠ ٢ طالب في التعليم العام ، و ٤٣١ طالبا في التعليم العالي ، و ٢٣ طبيبا و ١٠٨ أسرة في المستشفيات .	ان التعاون مع الاتحاد السوفياتي والمساعدة المتعددة الاطراف المقدمة من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي عوامل قوية في نجاح تنفيذ البرنامج الذي وضعته منغوليا لبناء الأساس المادي والتقني للاشتراكية وتحويل البلد الى دولة صناعية وزراعية . ويفضل المساعدة الاقتصادية والعلمية والتقنية المقدمة من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، حققت منغوليا درجة عالية من التنمية الاقتصادية . ويجري توجيه حوالي ٢ر٤ بليون توغريك الى الاقتصاد القومي في شكل استثمارات رأسمالية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ . وفي السنوات العشر الماضية زاد رأس المال الثابت بعامل يبلغ ٢ر٦ ، والناتج الاجتماعي الاجمالي بعامل يبلغ ٩ر١ ، والدخل القومي بعامل يبلغ ٨ر١ ، والانتاج الصناعي بعامل يبلغ ٢ر٤ .	يجري تنفيذ مبادئ العلاقات بين الدول المبينة في الميثاق تنفيذا كاملا في العلاقات بين منغوليا والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . والبرنامج الشامل لزيادة توسيع نطاق التعاون وتحسينه وتنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي وبرامج الاعضاء الطويلة الاجل للتعاون المتخصص للفترة حتى عام ١٩٩٠ توفر أداة هامة للتعجيل بتنمية اقتصاد منغوليا وزيادة مشاركتها في التكامل الاشتراكي . وفيما يتعلق بمنغوليا ، يتضمن البرنامج الشامل شروطا تفضيلية للتعاون مع الاعضاء الآخرين في مجلس التعاضد الاقتصادي ، وينص على بناء وتشغيل المنشآت الصناعية بصورة مشتركة ، والمساعدة في تشغيل المنشآت المقامة بمساعدة من مجلس التعاضد الاقتصادي ، ومنح الائتمانات بشروط تفضيلية ووضع جداول زمنية ملائمة للسداد ودفع أسعار جذابة في التجارة الخارجية لمنتجات الزراعة والصناعة التحضيرية ، وللمساعدة على تنمية العلم والتكنولوجيا .		ترى أن من المستصوب أن يجرى ، مستقبلا ، تقييم تنفيذ الميثاق داخل منظومة الامم المتحدة في نفس الوقت الذي يجرى فيه استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ١٤	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
	ذكر رئيس وزراء منغوليا ان سباق التسلح الذي لم يسبق له مثيل والطروف من القوى الامبريالية يحول موارد مالية ومادية ضخمة التي انتاج وسائل لتدمير الجنس البشري والقيم التي أوجدها ؛ انه يشكل عبئا ثقيلا على جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها ، ويلحق عقبات اضافية في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وتعتبر منغوليا ان اقامة سلم دائم على الارض هي أهم شرط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان وكذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على مبادئ التساوي في السيادة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى .			

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
هنغاريا	ينظم تعاونها مع شركائها في المجال الاقتصادي احترام مبادئ التساوي في السيادة، والمصالح والمنافع المتبادلة، وعدم التمييز، والوفاء بالالتزامات التعاهدية بحسن نية.	تولي اهتمامها لتنمية العلاقات مع البلدان النامية، التي تفيد الطرفين. وفي عام ١٩٨٣ بلغت حصة البلدان النامية من اجمالي صادرات وواردات هنغاريا أكثر من ١٢ و ١١ في المائة على التوالي في مقابل نسبة تتراوح بين ٥ و ٦ في المائة في السبعينات وتولي الحكومة اهتماما خاصا لتوسيع نطاق استيرادها للسلع الصناعية تامة الصنع وتنويع وارداتها من البلدان النامية ووضعت خططا عديدة للتعاون في مجال الانتاج، بغية تحقيق التنمية الصناعية للبلدان النامية ووقعت أيضا مع البلدان النامية عددا من الاتفاقات التجارية في مجالات التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، وهي تنص على شروط عادلة لا تقوم على المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتطبيق التعريفات التفضيلية. وفي عام ١٩٨٣، كان حوالي ٨١٠ خبراء هنغاريين يعملون في البلدان النامية والتحق أكثر من ١٠٠٠ طالب من تلك البلدان بالمؤسسات التعليمية في هنغاريا.		في عام ١٩٧٢، ادخلت نظاما للتعريفات التفضيلية لتشجيع زيادة التجارة مع البلدان النامية، ولا يتضمن هذا النظام أي تدابير تقييدية داخلية. ويجرى تحسينه باستمرار من خلال توسيع نطاق المنتجات، وزيادة عدد البلدان المستفيدة، وتخفيض التعريفات التفضيلية. ويجرى، في الوقت الحالي، تطبيق ١٦٠٠ تعريفة تفضيلية وقد زاد نظام التعريفات التفضيلية من واردات هنغاريا من البلدان النامية المستفيدة من نسبة ٧٥ في المائة الى نسبة ٩٨ في المائة. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ اعفيت من الرسوم جميع المنتجات التي تنتج في البلدان النامية وتستورد منها مباشرة.	
اليونان	انتهجت الحكومة اليونانية سياسة تتسم بالتغييرات الهيكلية تأخذ في اعتبارها ما للتعاون الدولي من أهمية. وهي ترى أن الحوار المستمر في مختلف المحافل الدولية هو الطريق لتشجيع الفهم المتبادل.	تمارس سياسة تعاون اقتصادي مع البلدان الاخرى، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك عقدت اتفاقات مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي وكذلك مع البلدان الاشتراكية. وتطبق اليونان نفس المبادئ في علاقاتها مع البلدان النامية.	تساعد البلدان النامية من خلال الاتفاقات الثنائية والترتيبات المتعددة الأطراف. وقد أعلنت الحكومة مؤخرا عزمها على أن تصبح من الآن فصاعدا مساهما صافيا في برنامج الامم المتحدة الانمائي. وهي تدعم البلدان النامية أيضا من خلال صندوق التنمية الاوروبي، الذي يمول مباشرة من ميزانيات الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي. وتدعم اليونان الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد اشتركت في اجتماعات مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي وأعلنت تبرعها بمبلغ ٢ر١ مليون دولار لتحديث ميناء بايرة كمساهمة رمزية في جهود أعضاء المؤتمر.	تؤيد فكرة اجراء مفاوضات عالمية من اجل مجابهة المشاكل المعقدة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، بأسلوب شامل، وتعلق اليونان أهمية خاصة على مبدأ تعاون الدول لاقامة علاقات دولية أكثر معقولية وانصافا ولتسهيل التغييرات الهيكلية في اطار نظام اقتصادي عالمي متوازن، يراعي احتياجات ومصالح جميع البلدان، ولا سيما النامية منها. وهي تعتقد أيضا بأن الديون الدولية وارتفاع أسعار الفائدة تشكل عقبات رئيسية في سبيل الانعاش الاقتصادي للبلدان النامية. ومن ثم، فان اليونان تؤيد تقديم مقترحات الى الهيئات الدولية المعنية، توفر طرقا جديدة لتناول مشكلة التوصل الى ترتيبات أطول أجلا، دون اعاقة التنمية والانتهاء الى رزمة المجتمعات المعنية. وتقوم اليونان باعادة تعديل الانظمة الجمركية لصالح الواردات من البلدان النامية من خلال تطبيق نظام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الخاص بنظام الافضليات الجمركية المعممة.	

الحواشي

(١) منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع E.81.II.D.5.

(٢) انظر: تقرير مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع A.79.I.21 والتصويبات)، الفصلان السادس والسابع.

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
		تؤيد الرأى القائل بأن الاستعمار والاستعمار الجديد هما السببان الاساسيان للتخلف الاقتصادى بالبلدان النامية ، وأن هذه التركة يمكن القضاء عليها من خلال الاضطلاع باصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة .		
	تؤيد اليونان كل مبادرة تستهدف زيادة تفهم الترابط الوثيق بين سباق التسلح والتنمية ، وكما ذكرت في المؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، يشكل التعاون الاقتصادى الدولي الرد على المشاكل الناشئة عن التوتر الدولي وتصاعد سباق التسلح . وتعتقد اليونان بأنه ينبغي توجيه الجهود العالمية الرامية الى التدمير المتبادل بدلا من ذلك ، نحو تهيئة ظروف أفضل لتنمية الجنوب والمساهمة في الانعاش الاقتصادى للشمال . وقد قامت اليونان ، بالاشتراك مع الارجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند ، بتوجيه نداء في اعلان مشترك يناهض الاسلحة النووية مؤرخ في ٢٢ أيار / مايو ١٩٨٤ (A/39/27-S/16587) الوقف انتاج الاسلحة النووية وتجاربها وتركيبها ولاجراء تخفيض كبير في المخزونات النووية الحالية .			

Digitized by UNOG Library